مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا
اسم الكاتب: د. خطاري ولد أحمد ولد بيه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1625
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا *

د. خطاري ولد أحمد ولد بيه **

* تاريخ التسليم: 30/ 6/ 2014م، تاريخ القبول: 29/ 10/ 2014م.
** أستاذ مساعد بجامعة نواكشوط/ موريتانيا.

ملخص:

تبنت موريتانيا منذ استقلالها سياسات اقتصادية طموحة تهدف إلي انتشال البلد من وضعية التخلف التي كانت تعيشها غداة الاستقلال ،واستمرت هذه السياسات في تحقيق جزء مهم من أهدافها إلى أن اصطدمت بمأزق المديونية الذي وقعت فيه موريتانيا مثل كثير من البلدان النامية في الثمانينيات من القرن الماضي مما اضطرها إلي تبني برامج تصحيح هيكلي واسعة، كان لها أثر بالغ في تعميق الفقر بين السكان، حيث وصل هذا المستوى إلى 56% من السكان سنة 1990، عندها اتجهت السياسات الاقتصادية في موريتانيا، وفي العالم أجمع إلى محاولة التخفيف من الفقر ومحاولة القضاء عليه في مرحلة لاحقة، وقد حققت هذه السياسات التي عرفت بالوثائق الاستراتيجية لمحاربة الفقر بعض أهدافها المستمدة بالأساس من الأهداف الإنمائية للألفية، بينما لا يتوقع تحقيق الجزء الأكبر من هذه الأهداف في أفق 2015 المحددة لها، مما يستدعي مراجعة الأهداف ووسائل تنفيذ هذه السياسات مستقبلا لكي تكون أكثر فاعلية.

الكلمات المفتاحية: الفقر– السياسات الاقتصادية – التنمية – الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر – النمو– الدخل.

THE ROLE OF ECONOMIC POLICIES IN COMBATING POVERTY IN MAURITANIA

Abstract:

Since its independence, Mauritania adopts ambitious economic policies to get the country out of underdevelopment that prevailed in the country just after independence. These policies continually realize a significant portion of objectives until the advent of debt problem in Mauritania, like many other developing countries, in the 80s of the 20th century. This situation forced Mauritania to adopt broad structural reform programs which worsened poverty of its population to a rate of 56% in 1990. At that time, Mauritanian and global economic policies, aimed to reduce or even to eradicate poverty. These policies, known as Strategic Framework for Poverty Reduction, achieved some positive goals. However, it is not expected that a significant portion of these objectives will be achieved by 2015. It is therefore important to review these objectives and their mechanisms of implementation to be more efficient.

مقدمة:

يعد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية، ويعد القضاء عليه أو الحد منه ضرورة اقتصادية وسياسية فضلاً عن كونها ضرورة أخلاقية، ولقد أصبحت مشكلة الفقر أكثر إلحاحاً منذ نهاية القرن العشرين و الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين، كما أصبحت سياسات محاربة الفقر القضية الأساسية المتداولة على النطاق الدولي سواء على مستوى الحكومات أم المؤسسات أم الهيئات الدولية وموضوع العديد من البحوث والمؤتمرات الجهوية والإقليمية والعالمية، وذلك على الرغم من إن ظاهرة الفقر ليست ظاهرة جديدة، بل هي ظاهرة قديمة ترتبط بالبشرية منذ نشأتها.

وتؤكد أحدث الإحصاءات أن معدلات الفقر أخذة في التناقص على الصعيد العالمي، وأن كثيراً من الدول خطت خطوات مهمة في محاربة الفقر وتحقيق أهداف الألفية للتنمية، بينما لم تراوح بلدان عديدة أخرى مكانها في هذا الصدد وتفاقم الفقر وتراجعت التنمية لسبب أو لأخر في دول أخرى.

ويرجع هذا التفاوت في نسب الحد من المعدلات المرتفعة للفقر إلى الظروف الخاصة بكل دولة علي حدة وإمكاناتها المادية والبشرية، ولكن بشكل خاص إلى منهجيتها في التعامل مع المشكلة وخططها الاقتصادية والاجتماعية واستغلالها الأمثل لكافة مواردها المادية والبشرية ومدى صرامتها في تنفيذ هذه الخطط.

ومن بين الدول الأكبر في معدلات الفقر والأكثر بطئاً في تراجعها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ومن بينها موريتانياحيث تشير آخر الإحصاءات إلى أن حوالي 42% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وأن أكثر من 25 في المائة من مجموع سكان هذا البلد تعاني من الفقر الشديد.

وعلى الرغم من أن السياسات الاقتصادية التي تبنتها موريتانيا منذ عهد الاستقلال حاولت إقامة مشاريع عملاقة في مجال البنية التحتية كبناء المدارس والمستشفيات وتشيد الطرق والموانئ وإنارة المدن وتوصيل المياه، وهي مشاريع لاشك أنها تدخل في صميم سياسات محاربة الفقر، وبالإضافة إلى هذه المشاريع فقد اتخذت الدولة سياسات تقشفية لمواجهة أزمة المديونية والاختلالات الاقتصادية الكبرى خلال الثمانينيات من القرن الماضي وهو ما أدى إلى تعميق مشكلة الفقر، ولهذا السبب كانت من أوائل الدول التي أعدت

وثيقة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر بالتعاون مع البنك الدولي سنة 2000، وقامت بمحاولة تجسيده علي أرض الواقع.

ومع انقضاء مرحلتين من مراحل تنفيذ هذا الإطار وهما المرحلة الأولي الممتدة ما بين 2001 إلى 2005 والمرحلة الثانية الممتدة ما بين 2006 إلى 2010 فانه من المستبعد أن يتم انجاز غالبية الأهداف المسطرة في هذه الوثيقة والمستمدة في الغالب من أهداف الألفية للتنمية، لكن ذلك لا يعني فشلاً مطلقاً في تحقيق هذه الأهداف، بل إنه يمكن التقدم كثيراً في تحقيق بعضها.

إشكالية البحث:

إن العلاقة الوثيقة بين الفقر والسياسات الاقتصادية العامة في النواحي والمجالات كافة تجعل من الضروري تقويم هذه السياسات، وذلك للإجابة عن السؤال الآتي: **هل هذه السياسات العامة التي تبنتها الدولة تؤدي إلى تخفيف حدة الفقر أو إلى زيادة معدلاته؟**

ومن أجل تفصيل هذا التساؤل الرئيس فانه يمكننا طرح الأسئلة الآتية:

- ما الفقر وماذا عن ملامحه في موريتانيا؟
- ما أهم أهداف السياسات الاقتصادية العامة في موريتانيا وماذا عن حصيلتها؟ ا

وللإجابة على هذه التساؤلات سنتناول الموضوع من خلال المحورين الآتيين:

المحور الأول- الفقر وملامحه في موريتانيا:

تعد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي تنتمي إليها موريتانيا جغرافياً من أفقر المناطق في العالم وأقلها تقدماً وأكثرها عرضةً للصدمات الاقتصادية والصراعات الاجتماعية، وأضعفها بنية اقتصادية وأشدها حساسية تجاه تقلبات الأسعار الدولية، إذا يعتمد سكان هذه المنطقة في الغالب على النشاطات الزراعية والرعوية التقليدية كنشاط يمارسه أكثر من 60% من سكان هذه البلدان ونسبة الفقر في هذه البلدان في حدود 50% [1] ، وترتفع فيها نسبة وفيات الأطفال والأمهات والأمية ومعدلات الإعالة، وتبدو المنطقة المغاربية التي تنتمي إليها موريتانيا سياسياً وجغرافياً أحسن معدلات من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، حيث يدور معدل الفقر فيها حول 15% في هذه البلدان.

1. تعريف الفقر وطرق قياسه:

- **تعريف الفقر:**

رغم تعدد الدراسات التي تناولت مشكلة الفقر، وفي جميع الميادين، فإن الباحثين لم يتمكنوا من إعطاء تعريف جامع لمفهوم الفقر، وقد عرفت البشرية الفقر منذ زمن بعيد، وقدمت له الأديان والفلسفات حلولها المناسبة فمدينة أفلاطون التي بنيت في ذهنه، تعد نموذجاً لعالم لا تفاضل فيه ولا طبقية بحيث تسود مجتمعها المساواة الكاملة.

وحضت جميع الأديان السماوية على العدل والتضامن الاجتماعي وإنصاف الفقراء من الأغنياء، وقد كان الدين الإسلامي نموذجاً فريدا من نوعه في العدل بين فقراء الأمة وأغنيائها فقد فرض الإسلام الزكاة على المسلمين وحث على التصدق على الفقراء والتضامن الاجتماعي، وعرف البنك الدولي في تقرير 1990 الفقر بأنه: «عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة» [2] .

وترى الرأسمالية أن الفقر مشكل في تطبيق الرأسمالية ذاتها، إلا أنها تنحى باللوم فيه على الفرد باعتباره هو المسؤول عند إفقار نفسه، ومع ذلك فإنها –وبخاصة في الآونة الأخيرة– بدأت تحاول معالجة تلك الآثار السلبية.

كما عرف روبرت مكنمارا وهو أحد رؤساء البنك الدولي في السبعينيات الفقر بقوله (إن الفقر المطلق هو وضع تضيق فيه أسباب العيش بفعل سوء التغذية، والأمية، والمرض، والجوار القذر، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وانخفاض مستوى متوسط العمل المتوقع إلى حد يتدنى عمَّا يصفه به أي تعريف معقول للفقر) ، ويعد مكنمارا أحد أبرز المهتمين بقضايا الفقر، وقد أطلق نداء للقضاء على الفقر[3] حدود 2000 في حين أنه قبل تلك الفترة بقليل قال الرئيس الأمريكي ملاحظة ساخرة أورد فيها أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت الحرب على الفقر، فانتصر الفقر، مشيراً إلى التقدم المحدود في تقليل الفقر في الولايات المتحدة بعد إعلان الحرب الذي أطلقه الرئيس ليندون جونسون في عام 1964.

ويعد التعريف الأكثر شيوعاً للفقر هو عجز الفرد أو الأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية

ويصنف الفقر إلى أنواع عدة منها:

الفقر الإنساني، والفقر النقدي، والفقر المادي، والفقر المعنوي، والفقر المطلق، والفقر النسبي، والفقر المؤقت، والفقر الدائم.

وهناك أيضا ما أصبح يعرف بالنواة الثقيلة للفقر، والتي هي عبارة عن مساحة

تلتقي فيها المجاميع الثلاثة الكبرى للفقر.حيث يتشكل من تلاقي هذه الدوائر الثلاثة حالة من الفقر المطلق أو النواة المطلقة للفقر.

- **طرق قياس الفقر:**

هناك العديد من المؤشرات مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي، والتي تستعمل لتحديد الفقر المطلق وقياسه وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية ينبغي ألا تخفي حقيقة أن الفقر هو- بشكل أساسي- مفهوم معياري، وأن أي تعريف إحصائي للفقر إنما يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجات الأساسية في إطار اجتماعي وثقافي محدد وفي فترة زمنية معينة.

ولكن لما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر، فإن من الطبيعي أن تتجه الجهود لقياس مستوى المعيشة بشكل أولى في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر.

وهناك وفقا لذلك ثلاثة مناهج لقياس الفقر: الأول يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة، والثاني هو الدخل الكلي لوحدة القياس الفرد أو الأسرة والثالث هو مستوى الرفاه من حجم الإنفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط وإنما على الحاجات الأساسية الأخرى، والمنهجان الأول والثاني هما الشائعان في الدراسات التطبيقية المقارنة.

المنهج الأول (الاستهلاك) يعتمد على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة ويحتوي على أربعة مكونات على الأقل:

- مقدار الإنفاق المخصص لبنود محددة أساسية مثل الغذاء.
- قيمة السعرات الحرارية لوجبة الغذاء.
- تكاليف حمية محددة ومتوازنة.
- تكاليف أساسيات البقاء الإنسان المحتمل.

والخطوة التالية تتمثل في تحديد تكاليف هذه الحاجات من خلال تحويل الحاجات الأساسية إلى سلة تحتوي الحد الأدنى من الطعام، ولكن السهولة النسبية في تحديد تكاليف الطعام ينبغي ألا تنسينا صعوبات تحديد تكاليف الحاجات الأساسية الأخرى مثل: الملابس والمواصلات.وحجم الإنفاق الذي سيحقق هذا المستوى المعيشي سيحدد أيضا خط الفقر الذي دونه تقع الفئات الفقيرة.

وبالمقابل فإن بعضهم يرى أن منهج الدخل هو الاختيار الطبيعي لقياس الفقر،

فالدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الفرد (أو العائلة) ما يستهلكه وما لا يستهلكه' والمشكلة تتمثل بعد ذلك في تحديد مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء من غير الفقراء، وهذا المستوى يرمز إليه مرة أخرى بأنه خط الفقر، وهذا المنهج يحتم علينا تعريف مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه، فبعضهم يستخدم الدخل النقدي السنوي للعائلة، بينما يستخدم بعضهم الآخر الدخل الجاري، وليس الدخل طوال العمر، والدخل الفعلي وليس المحتمل.

وهناك أسباب عدة تجعل التحليل الذي يعتمد على الدخل يقود إلي نتائج مختلفة عن تلك التي تعتمد على الإنفاق' فعائلة ما قد يكون لديها دخل محدود أقل من Y، ولكنها مع ذلك تكون قادرة على تحقيق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر من خلال السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض.ودراسة موازنات الأسرة تظهر مستوى عالياً من الادخار السالب من قبل العائلات المنخفضة الدخل، وقد يظهر ذلك أيضاً عندما تتسلم الأسرة دخلاً عينياً (مثل السكن المجاني أو دعم أسعار الغذاء) ، أو عندما تشترك في الاستهلاك مع الآخرين، والمفاضلة بين المنهجين السالفين المباشرة (الاستهلاك) ، والمنهج غير المباشر (الدخل) تعتمد على قضايا منطقية، واعتبارات عملية في الوقت ذاته (مدى توافر ودقة المعلومات) .

وأولئك الذين يدفعون عن الطريقة المباشرة يعتبرون أن الموت بسبب الحرمان المادي هو أحد أشد أنواع الفقر وضوحاً، ونقصان التغذية هو أيضا صورة من صور الفقر، والطريقة المباشرة تجعلنا قادرين على تحديد أولئك الذين لا يأكلون بدرجة كافية، كما أنها تجعلنا قادرين على حصر أعداد الذين يعيشون في مساكن غير مناسبة، أو الذين لم يحصلوا على التعليم، أو الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات الصحية، أما طريقة الدخل فهي أقل دقة فعلى الرغم من أن حجماً معيناً من الدخل قد يكون ضرورياً لشراء الحاجات الأساسية للحياة، فليس هناك ما يضمن أن العائلة ستنفق دخلها كلياً على السلع.

وبالنسبة لطريقة خط الفقر فإذا كان من السهل نسبياً الحكم على فرد ما بأنه من الفقراء وفقا لمعايير موضوعية أو ذاتية، فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد معيار محدد يمكن من خلاله الوصول للحكم نفسه بالنسبة للمجتمع ككل، أي تحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما من المجتمعات' وعلى الرغم من تعدد الاجتهادات التي حاولت استنباط مثل هذا المعيار، فإنه ينبغي القول بأن مفهوم خط الفقر هو أكثرها شهرة وانتشاراً.

وخط الفقر هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان كالغذاء والملابس والسكن والنقل' والمنهج الأكثر شيوعا في تحديد خط الفقر يبدأ بوضع افتراضات خاصة بحاجة الإنسان لسعرات حرارية كل يوم لكي يستطيع الاستمرار

في الحياة ومواصلة العمل' وهذه السعرات حرارية (طاقة الطعام) يتم تحويلها إلي سلة من الغذاء للوجبات اليومية الرئيسية، تبعا للعادات الغذائية لكل قطر ثم يتم احتساب خيارات متعددة، وفقا للأسعار السائدة في الفترة الزمنية التي يُحدَّد الخط لها، والقيمة الإجمالية لهذه الحاجات الأساسية، والتي تمثل الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، تشكل الحد الأدنى الاجتماعي أو خط الفقر.

وفئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن الفقراء، وعلى الرغم من معقولية هذا المنهج ومنطقيته، **فإنه ترد عليه جملة من الملاحظات والقيود التي يمكن تلخيصها في الآتي**:

- أولا: مفهوم خط الفقر يقوم على فرضية مفادها أن الفقر هو خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بقياس وحيد، وهذا يكافئ القول بأن الناس هم إما فقراء أو غير فقراء تبعاً لموقعهم من هذا الخط، وفي واقع الحياة، فإن الفقر ظاهرة ذات جوانب متعددة ومتغيرة، ولا يوجد هناك وضع واضح وصريح.

- ثانيا: إن الحاجة للطعام تختلف باختلاف الأفراد كما أنها تختلف بالنسبة للفرد الواحد بمرور الوقت، ولذا سيكون من المستحسن وضع بعض الافتراضات الخاصة بمستويات النشاط التي تحدد المقدار من الطاقة الإضافية التي سيتم الحاجة إليها.

- ثالثا: وهذا المنهج؛ أي منهج تحديد الحاجة للطاقة من الطعام، يعدُّ جيداً حال تحديد خط فقر وحيد، ولكن ينبغي الحذر حين إجراء دراسات مقارنة بين مناطق مختلفة، أو فترات زمنية متفاوتة حتى للقطر الواحد.

- رابعا: إن خط الفقر ينبغي أن تكون له علاقة معقولة مع مستوى المعيشة في القطر محل الدراسة

ورغم هذه الانتقادات فان خط الفقر هو الأشهر والأكثر استخداماً على المستوى العالمي.

2. ملامح الفقر في موريتانيا:

تؤكد الإحصاءات الرسمية أن مشكل الفقر ما زال يتأثر به 42% من سكان موريتانيا وأن 25.2% يعانون من الفقر المدقع، وذلك حسب المسح الدائم لظروف المعيشة الذي أجراه المكتب الوطني للإحصاء سنة 2008.

- **الفقر النقدي**:

تقوم هذه المقاربة على الدخل، ويراعي الدخل كل ما يكسبه الأشخاص الذين

يعيشون بشكل اعتيادي تحت سقف واحد ويتقاسمون دخلهم جزئياً أو كلياً، وتعرف هذه التوليفة بالأسرة، حتى إن كان مجموع الأشخاص يقتصر على شخص واحد، ويبلغ خط الفقر المستخدم في المسوحات حول الظروف المعيشية للأسر (EPCV) كما يحدده البنك الدولي دولارا (1) واحداً للفرد في اليوم وبالأسعار الثابتة لعام 1985، أما خط الفقر المدقع فإنه يمثل مستوى استهلاكيا يبلغ 270 دولاراً للفرد سنوياً ويبين الجدول التالي تطور خطيْ الفقر والفقر المدقع المعتمدين في موريتانيا منذ عام 1990 وتحينهما بمراعاة نسب التضخم.

الجدول (1)

خطوط الفقر المحينة بالأوقية للفرد سنويا

السنوات	خط الفقر	الفقر المدقع
1990	32800	24400
1996	58400	34450
2000	72600	54000
2004	94650	70400
2008	129000	96000

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ' الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المجلد الثاني 2012 ص 25

قدرت نسبة سكان موريتانيا الذين يعيشون تحت خط الفقر بنحو 42% عام 2008 في حين يعاني 25.2% فقراً مدقعاً ومع تراجع اتساع الفقر قياسياً إذا ما قورن بما قبل تطبيق البرنامج الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وإذا ما قيست الظاهرة بعدد الأسر، فإن نسبة الأسر تقدر 35.1% (2008)، وبحسب القيم المطلقة فإن عدد الفقراء ظل يتزايد حيث وصل سنة 2008 إلى 1.319.566 وهو ما يفسر أساسا إلى بالزيادة المطردة للنمو السكاني (2.4%) بين عامي 1998 و 2000 حسب الإحصاء العام لسنة 2000.

وتبلغ نسبة الشعور بالفقر لدى الأسر 81.2% سنة 2008، كما أن 56.6% من معيلي الأسر في عام 2008 يرون غالبية سكان حيهم أو قريتهم تعاني من حالة الفقر.

- **التفاوت المجالي للفقر**:

يعدُّ الفقر النقدي ظاهرة ريفية في المقام الأول وهو منتشر بنسبة 59.4% في الوسط الريفي مقابل 20.8% في الوسط الحضري، كما أن المناطق الريفية تضم أكثر من ثلاثة

أرباع (77.7%) الفقراء عبر البلاد.

وتبرز بيانات مسح 2008 للظروف المعيشية للأسر أن 7 ولايات من أصل 13 ولاية تنتشر فيها ظاهرة الفقر بنسب تزيد على 55%، وانطلاقا من تحليل مؤشر الفقر في هذه الولايات، يمكن أن تقسم إلى أربع مناطق (1) الولايات الفقيرة جداً بنسبة تفوق 60% (تكانت، غوروغول، لبراكنه) ؛ (2) الولايات الفقيرة إلى حد معين بنسب تتراوح بين 55% و60% (الحوض الشرقي آدرار كيديماغا لعصابة) ؛ (3) الولايات التي يتراوح الفقر فيها بين 30 و 50% (الحوض الغربي، اترارزه وإينشيري) ، (4) الولايات التي تقل فيها هذه النسبة عن 20% (نواذيبوا، تيرس زمور ونواكشوط) .

وكملخص تعدُّ المناطق الأكثر تأثرا بالفقر هي مناطق: (آفطوط وتكانت ولبراكنه ومقاطعة وادان آدرار) حيث يتجاوز مؤشر الفقر نسبة تزيد على 70%، ويبين تحليل ظاهرة الفقر المدقع وجود فوارق كبيرة ضمن حالات التفاوت المشار إليها، وقد سجلت المقاطعات الإحدى عشرة (11) الأكثر تأثراً، نسباً مرتفعة للفقر المدقع تفوق 50%.

كما لوحظت أيضا تباينات مهمة على مستوى سكان المدن، ففي نواكشوط يعدُّ مؤشر الفقر المدقع متدنياً (15.6%) مقابل 29.7% في المدن الأخرى، ومن حيث ديناميكية الفقر، تزايدت ظاهرة الفقر الريفي في حين أن الفقر الحضري تراجع.

- **الفروق حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية والنوع**

رغم التراجع الملحوظ في ظاهرة الفقر لدى الفئة الاجتماعية والاقتصادية التي يقودها مستقلون زراعيون، فعلى مدى السنوات الأخيرة تظل هذه المجموعة من أكثر المجموعات تأثراً، حيث ينتشر فيها الفقر بنحو 70% وتعدُّ الفئة الأقل تأثراً هي مجموعة عمال القطاع العمومي حيث تبلغ نسبة الفقر 22%

ولا توجد فوارق تذكر في نسب الفقر إذا كان الأمر يتعلق برب الأسرة، وتقل نسبة الفقر لدى الأسرة التي تعيلها نساء (40.3%) مقابل (42.6%) لدى الأسرة التي يعيلها رجال.

وتعدُّ النسب حسب طبيعة الأسرة حيث إن الأسر المؤلفة من أطفال توجد لديها نسبة عالية (أكثر من 44%) أما العائلات بدون أطفال، والأسر ذات الفرد الواحد فهي أكثر رفاها حيث تبلغ نسب الفقر على التوالي 11% و 13.1.

المحور الثاني ـ السياسات الاقتصادية العامة وحصيلتها:

لقد مرت السياسات الاقتصادية العامة في موريتانيا بثلاث مراحل رئيسة مهمَّة، تميزت كل مرحلة منها بطابعها الخاص، فهناك مرحلة قيام الدولة، وهناك مرحلة

أزمة المديونية الخارجية في الثمانينيات وبعد ذلك تفاقم مشكلة الفقر والتوجه العالمي لمحاصرة هذه الظاهرة.

- **أولا- السياسات الاقتصادية ما بعد مرحلة الاستقلال:**

نظرا للجهود التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، خاصة في دولة حديثة العهد بالاستقلال، تكاد تكون بادئة من الصفر في كل شيء، ونظراً لتوجه السلطات الفرنسية إلى الإسراع في التخلي عن التزاماتها المالية كافة تجاه موريتانيا، وهو ما يتبين من تناقص نسبة مساهمة الخزينة الفرنسية في الميزانية الموريتانية، التي انخفضت من 57% عام 1960 إلي 39% عام 1961، وإلي 36% سنة 1962 و 11% سنة 1963، وتوقفت نهائيا سنة 1964، فإنه لم يكن أمام موريتانيا سو ى أن تعتمد على نفسها وتتجه إلي مواردها الذاتية [4].

ومنذ ذلك الحين قامت موريتانيا بإعداد خطط للتنمية الاقتصادية كانت أولها الخطة الرباعية (1963-1966) والثانية رباعية أيضا (1970-1973) ، ثم الخطة الخماسية (1976-1980) ، وخطة رباعية أخرى تبين فيما بعد أن مفعولها استمر لمدة خمس سنوات (1981-1985).

وقد طبقت هذه الخطط مجتمعة في فترة صعبة جداً من تاريخ موريتانيا، حيث إنه بالإضافة إلى تخلى الخزينة الفرنسية عن دعم موريتانيا، فإنه ابتداء من نهاية الستينيات وحتى أواسط الثمانينات شهدت موريتانيا موجات جفاف خطيرة ألحق أذى كبيرا بالثروة الحيوانية والزراعية الموريتانية التي كانت تشكل آنذاك العمود الفقري لاقتصاد رعوي ناشئ، هذا بالإضافة إلى آثار حرب الصحراء التي تزامنت مع هذه الفترات.

ويمكن إجمال الأهداف الرئيسة لهذه الخطط في شكل المبادئ العامة الآتية:

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التفضيل المطلق للصناعات المنجمية باعتبار قطاع المناجم قطاعاً واعداً.
- تشجيع المبادرات الخاصة المختلطة والمحلية ودعمها، لاسيما في نطاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تدريب اليد العامة الوطنية، وتكوين الأطر والاعتماد على المصادر المحلية للاقتصاد الوطني

وقد بلغت الاستثمارات المبرمجة لهذه الخطط مجتمعة حوالي 146.57 مليار أوقية موزعة بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وكان من المتوقع أن تمول هذه الخطط محلياً بنسب تتراوح بين 15 إلى 20% من الادخار العام، وفائض الموازنة، ومساهمة القطاع الخاص، بينما كان مبرمجاً أن يمثل التمويل الخارجي بين 80 إلى 85% في شكل مساعدات عامة ومصادر تمويل أجنبية خاصة.

وقد تم خلال هذه الخطط إنشاء العديد من المشاريع الزراعية واستصلاح مساحات كبيرة في المناطق المحاذية لنهر السنيغال، وقد تجاوزت هذه الأراضي المستصلحة 80000 هكتار في مختلف أنحاء البلاد.

وفي المجال الصناعي أقيمت مشاريع صغيرة ومتوسطة، ساهمت في إنتاج بعض الحاجات المحلية، بالإضافة إلى أنه كان من المخطط إقامة مركب للصلب بطاقة مليون طن سنوياً ومصفاة للنحاس، في حين تم إنجاز مسبكة لقضبان تسليح الإسمنت بطاقة سنوية قدرها 10 آلاف طن و مصفاة لتكرير النفط بطاقة سنوية قدرها مليون طن، وفيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية فأهم ما أُنجز خلال هذه المرحلة شارع يربط مدينة النعمة بنواكشوط وطوله 1100 كلم وطرق عدة أخرى، كما بُنيت العديد من المدارس والمستشفيات في مختلف مناطق البلاد، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل في مجال التعليم والصحة. وتم فتح رأسمال بعض مؤسسات القطاع العام والسماح للقطاع الخاص بالمساهمة فيه، بالإضافة إلى تشغيل مصفاة النفط في انواذيبو، ومعمل السكر في نواكشوط، و بناء ميناء الصداقة في نواكشوط بمساعدة جمهورية الصين الشعبية، كما بلغت معدلات النمو السنوي للناتج المحلي في المتوسط 5% سنوياً، كما مكنت هذه الخطط من خلق أكثر من 25000 فرصة عمل بين القطاع العمومي وشبه العمومي، لكن هذه الخطط جميعا رغم نجاحها النسبي وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة آثار أخطر جفاف ضرب البلاد في نهاية سنة 1983 و 1984، وفي ظل تدهور أسعار الحديد، وتوقف بعض البلدان عن مساعدة الدولة الموريتانية الفتية، تبين عجز موريتانيا عن تسديد خدمة ديونها الخارجية، وهو ما خلق بلبلة اجتماعية كبيرة ووضع مأساوي عانت منه البلاد بشكل كبير عمَّق من جراح اقتصاد متداعٍ أصلا مبني على أسس رملية، فلم يبق أمام موريتانيا سوى التوجه إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل إعادة جدولة ديونها، والحصول على قروض جديدة، تعمل على كبح جماح هذه المشكلات المختلفة قبل أن تترك بصماتها على التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر، وقد عرفت هذه البرامج باسم برامج الإصلاح الاقتصادي.

- **ثانيا- برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا**:

ابتداء من سنة 1985 بدأت موريتانيا وأثر المشاكلات والمتاعب الجمة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني على غرار مثيلاتها من البلدان النامية تطبيق برامج تصحيح هيكلي واسع النطاق، اتخذت في البداية لنفسها شعار التقويم الاقتصادي وبرامج الإصلاح الاقتصادي وبعد هذا البرنامج أصبحت الخطط التنموية تعدُّ ويُعملُ والعمل بها في شكل ما عرف بالوثائق الإطارية، ومهما يكن من تسمية هذه البرامج، فإنها جميعاً عبارة عن برامج إصلاح هيكلي ترمي إلي تخفيف العجز في ميزانية الدولة في مرحلة أولى، ثم القضاء عليه في مرحلة ثانية وتحقيق فائض معتبر يساهم في تمويل التنمية في مرحلة أخيرة، وكذلك محاولة الحد من العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية الشاملة.
وسنتكلم هنا بإيجاز عن أهم أهداف ونتائج هذه البرامج.

مخطط التقويم الاقتصادي والمالي: 1985-1988 (P.R.E.F)

لقد أحاطت بهذا المخطط جملة من الظروف والاعتبارات الخاصة، جعلته يعرف بمخطط التقويم الاقتصادي، فقبل نهاية فترة المخطط الرابع (المخطط الذي قبله) بسنة واحدة أي مع نهاية 1984 وبداية 1985 كان الاقتصاد الموريتاني يسير في طريق مسدود، وكان يعاني من جملة من المشكلات الخطيرة والمتفاقمة والتي من أهمها الآثار السلبية لأكثر من 15 سنة من الجفاف التي ألحقت أشد الضرر بالقطاع الريفي ودفعت أكثر سكانه إلى الهجرة نحو المدن، وما نجم عن ذلك من مضاعفة المشكلات التي كانت تعاني منها هذه المدن أصلا، فيما يتعلق بتوفير الحد الأدنى من المرافق الأساسية الضرورية للحياة المدنية، كما أن معظم الإنجازات القائمة أصبح تسييرها يمثل عبئا على الاقتصاد الوطني مثل: (صيانة الطرق، وتشغيل بعض المشاريع التي تعتمد كليا بالنسبة لمواردها الأولية على الخارج، مثل مصفاة النفط ومشروع السكر) ، كذلك فإن مشروعات القطاع العام أصبحت تشكل عبئاً على الدولة لما يسودها من فساد التسيير الإداري وقلة المردودية [5] ، بالإضافة إلى الاختلالات في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات السابقة الذكر.

هذه الأمور كلها مجتمعة جعلت الدولة تتوقف عن تنفيذ ما تبقى من المخطط الرابع، وأحلَّت محله مخطط التقويم الاقتصادي الذي يمتد على أربع سنوات لوضع حد لهذه المشكلات، **وتتمثل أهداف هذا المخطط في النقاط الآتية**:

- تحقيق معدلات نمو سنوية للناتج المحلي الإجمالي تفوق المعدلات الحاصلة بالنسبة للنمو الديمغرافي، والتي تقدر بحوالي 2.7% سنوياً أي الوصول إلي معدل اقتصادي سنوي لا يقل عن 4% من أجل تحسين إنتاجية الاستثمارات المنفذة والميل

إلي تخفيض نسبة الاستثمارات العمومية إلي الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت في عام 1984 في حدود 35%.

- الوصول إلى توازن ميزانية الدولة في عام 1986، وتحقيق ادخار تدريجي من هذه الميزانية يمكن أن يصل في عام 1988 إلى حوالي 5% من جملة الاستثمارات المطلوبة.

- تخفيف العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات الصافية من القطاع الحديث وخفض العجز في الميزان الجاري إلى حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان يمثل 34% في العام 1984، وقد اتبعت الدولة في سبيل تحقيق هذه الأهداف سياسة مالية ونقدية تقوم على:

- سياسة تقشف صارمة على مستوى المالية العامة، تقوم على التحكيم في النفقات الجارية وتحسين أداء الإدارات العامة عن طريق زيادة فعالية عملية الجباية والتحصيل، وانتهاج سياسة توظيف تعتمد على ربط التكوين باستخدام وخلق فرص جديدة للعمل عن طريق القطاع الخاص.

- وفي مجال الصيد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتباع سياسة لتحرير الأسعار في القطاع الخاص، ورفعها إلي مستوى قريب من سعر التكلفة في القطاع العام.

- اتباع سياسة نقدية للاقتراض تعطي الأولوية للقطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعية والصيد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تخفيض العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، واتباع سياسة صرف مرنة بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ونشير إلي أن استثمارات هذا المخطط قدرت بحوالي 55 مليار أوقية أنجز منها 92% وتتلخص إنجازات هذا البرنامج في تحقيق نتائج جيدة تمثلت في تزايد مستمر للناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من 53.230 مليار أوقية سنة 1985 إلى 62.999 مليار أوقية سنة 1986، وإلي 69.171 مليار سنة 1987، وإلى 75.404 مليار أوقية سنة 1988 أي بمعدل نمو متوسط قدره 3.6% خلال هذا البرنامج كما شهد معدل الإيرادات الضريبية في الفترة نفسها تزايداً كبيراً، وكذلك النفقات العامة، وظلت ميزانية الدولة تحقق فائضاً متزايداً طوال سنوات البرنامج (من 596 مليون أوقية سنة 1986 إلى 1773 مليون أوقية سنة 1987، ثم إلي 3613 مليون أوقية سنة 1988، وذلك بدلاً من عجز بلغت قيمته 77 مليون أوقية سنة 1985) ، كما تم في الفترة نفسها أيضا تقليص العجز في ميزان المدفوعات، ولا شك في أن نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا انعكس إيجاباً على

قطاعات الاقتصاد الوطني كافة، كذلك فإن نمو النفقات رغم محاولة الدولة تقليصها كان له أثار إيجابية على المستوى الاقتصادي، يعكس آثاره الاجتماعية التي كانت محدودة.

برنامج الدعم والدفع 1989-1991 (P.C.R) :

لقد شجعت النتائج المحققة في برامج التقويم الاقتصادي المالي مواصلة سياسات الإصلاح المتبعة نفسها تحت اسم «برنامج الدعم والدفع»، حيث جاءت الأهداف متقاربة واستخدمت السياسات السابقة نفسها تقريبا في سبيل تحقيقها

ويمكن حصر أهم أهداف البرنامج فيما يأتي [6] :

- تحقيق معدل نمو سنوي قدره 3.5% خلال الفترة.
- تحقيق ادخار عمومي (من الموازنة العامة) في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.
- تحسين مردودية الاستثمارات، والإبقاء على الاستثمارات العمومية في حدود 16.6% من الناتج المحلي الخام.
- تخفيف العجز في الميزان التجاري ليصل في نهاية الفترة إلى نسبة 9.8% من الناتج المحلي الخام.
- حصر نسب خدمات الدين الخارجي فيما بين 20 إلى 25% من عائدات الصادرات في سنة 1991.

أما السياسات المتبعة لتحقيق هذا البرنامج فهي متعددة، منها سياسات قطاعية كالسياسة القطاعية الزراعية، وإصلاح المؤسسات العمومية والنظام البنكي، وسياسة الأسعار والقطاع العام والمالية العامة، والسياسة النقدية وسياسة القطاع الخارجي والقروض، وما إلى ذلك من السياسات.

كما أعطى البرنامج أيضا أولوية كبيرة لصيانة الأدوات والتجهيزات والاستثمارات الأساسية، هذا بالإضافة إلى تنظيم نفقات التعليم وإعطاء الأولوية للتعليم الأساسي، وملاءمة التعليم العالي مع التوجهات الاقتصادية الجديدة كما تبنى البرنامج أيضا محاربة تشوهات الأسعار التي جعلتها لا تعبر فعلاً عن تكلفة عوامل الإنتاج التي استخدمت في إنتاجها.وفي هذا الإطار ألغي الدعم للمنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية ورفع أسعار الخدمات العمومية، كما اُتبعت سياسة صرف مرنة لإعادة تقويم العملة الوطنية، والتي خفضت قيمتها سنة 1989 بـ 10.3% مقارنة بسنة 1988 وذلك بطلب من المؤسسات المالية الدولية التي ترى أن العملة الموريتانية مقيمة بسعر أكبر من قيمتها.

وفي إطار الحد من النفقات العامة، فقد اتبعت سياسة إصلاح مؤسسات القطاع العام والقطاع شبه العمومي عبر إطار قانوني وتنظيمي شامل، حيث وضعت مجموعة من النصوص القانونية تحدد نظام هذه المؤسسات وطرق إنشائها وتصفيتها، ومن هذه النصوص الأمر القانوني 90/90 والمرسوم 118/90 الذي يحدد المؤسسات العمومية والشركات ذات رأس المال العمومي، وعلاقة هذه الهيئات بالدولة أما المرسوم السابق (113/90) فيحدد شكل وتنظيم وتسيير المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية وتنظيمها وتسييرها وهناك مرسوم رقمه 54/ 90 يقضى بتصنيف المؤسسات العمومية هذا بالإضافة إلي المرسوم 72/ 90 القاضي بالمصادقة على النظام النموذجي للشركات ذات رأس المال العمومي[7].

وانطلاقا من هذه القوانين وغيرها حُدِّدت العلاقة بين الدولة ومؤسساتها العمومية في ظل مقاصة الديون المستحقة لكل طرف تجاه الطرف الآخر، ومن أمثلة هذه الشركات بعض شركات الخدمات العامة (الشركة الوطنية للمياه والكهرباء SONELEC ومؤسسة البريد والمواصلات OPT) ، كما تمت إعادة هيكلة مؤسسة سنيم (SNIM) ، عن طريق خطة إنقاذ مالية بقيمة 100 مليون دولار، مما مكنها من تمويل مشروع امهودات الذي زاد من قدرتها الإنتاجية وشملت الإصلاحات أيضا الشركة الوطنية للإيراد والتصدير (SONIMEX) وهيئة البريد والمواصلات (OPT) .

وفي المجال الاجتماعي اتبع البرنامج سياسة العون الغذائي (الغذاء مقابل العمل) ، وزيادة مخصصات القطاعات الاجتماعية بشكل عام التعليم والصحة، ...) كما تم تكثيف الدراسات حول أنجع الطرق للتحكم في البعد السلبي للإصلاح من خلال تحسين الحالة الاجتماعية للمواطنين، ذلك أنه في ظل برنامج التقويم الاقتصادي والمالي سُرِّح عدد كبير من العمال الذين كانوا يعملون في المؤسسات العامة التي تمت إعادة هيكلتها، كذلك فإنه قُلِّص عدد المكتبين الجدد في الوظيفة العمومية ليقتصر فقط على قطاعي التعليم والصحة، وقد عمقت هذه الإجراءات بشكل واضح من مشكلة البطالة.

وقد بلغت الاستثمارات المخططة لبرنامج الدعم والدفع 604 مليون دولار على طول امتداد عمر البرنامج المحدد بثلاث سنوات، أما عن النتائج التي تحققت في ظل هذا البرنامج فلم تكن مشجعة بشكل كبير، وذلك بفعل عوامل عدة أغلبها خارجي، وبعضها داخلي فعلى المستوى الخارجي هناك أزمة السنغال التي تفجرت في أبريل 1989، والتي أدت إلي عودة عدد كبير من المواطنين مجردين من ممتلكاتهم، وذلك بعد أن كانت تحويلاتهم المصرفية من العملة الأجنبية مصدراً مهماً من مصادر التحويلات الأجنبية، كما أدت هذه الأزمة إلي انتشار القلق بين صفوف الفلاحين في أهم منطقة داخل الوطن من حيث الخصوبة ووفرة

الإنتاج (ضفة نهر السنغال) ، كما أدت حرب الخليج الثانية إلى توقف بعض الدول الخليجية عن مساعدة موريتانيا، وتقليص بعضها الآخر منها لهذه المساعدات، بعد أن كانت تشكل العمود الفقري للمساعدات الأجنبية الموجهة إلي موريتانيا، وذلك بسبب موقفها المؤيد للعراق في هذه الحرب، أما على المستوى الداخلي، فقد تميزت هذه الفترة بتتابع سنوات الجفاف، حيث ظل نزوح سكان الأرياف إلى المدن متواصلاً وهو ما نتجت عنه آثار سيئة مختلفة.

وبشكل عام فإنه رغم هذه الصعاب فقد ظل الناتج الوطني الخام متزايداً، حيث وصل في نهاية البرنامج إلي 92.619 أوقية، كما حققت ميزانية الدولة فائضا بلغ 3524 مليون أوقية في نفس الفترة (1991) رغم أنها حققت عجزا بلغ 3063 مليون أوقية في عام 1990، كما حقق ميزان المدفوعات فائضاً في السنة الأولى من عمر هذا البرنامج، وظلت النفقات والإيرادات العامة في تزايد مستمر، وانخفضت نسبة التضخم إلي أقل من 10% في غالب الأحيان.

برنامج التصحيح الهيكلي: 1992-1995.

لقد تميز البرنامجين السابقين بطابع تثبيتي ذلك أنهما من جهة وضُعا في ظروف صعبة جدا تميزت باختلالات داخلية وخارجية كبيرة، ومن جهة أخرى فإنهما كانا يمثلان تمهيداً وخطوة أولى من خطوات برامج إصلاح هيكلية واسعة النطاق شرعت موريتانيا في تنفيذها بالتعاون مع FMI، والبنك الدولي ابتداء من سنة 1992.

وفي هذا السياق وإدراكا من الحكومة الموريتانية بضرورة مواصلة الجهود التنموية، وتوسيع نطاق الإصلاحات الهيكلية أعدت هذه الحكومة في أواخر 1992 بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامجاً يغطي الفترة من 01/ 10/ 1992 إلى 30/ 09/ 1995، عرف باسم برنامج التصحيح الهيكلي، **وقد وضع هذا البرنامج مجموعة من الأهداف أهمها:**

- تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي متوسط قدره 3.5%.
- خفض معدل التضخم ليصل في نهاية البرنامج إلى 3.6% بعدما كان يمثل 9% في 1991.
- خفض العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات من 14.5% من الناتج الإجمالي لعام 1991 إلى 6.6% في نهاية البرنامج.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تبنت الحكومة الموريتانية عدة سياسات تتلخص فيما يأتي:

- تحسين الوضع المالي للحكومة من خلال تطبيق سياسة نفقات صارمة (ترشيد النفقات العامة) ، وتحسين تحصيل الضرائب.

- تعزيز موقع القطاع الخاص داخل الاقتصاد الوطني، وذلك بتشجيع التجارة الخارجية والصرف والاستثمار الخاص في قطاع الصيد والصناعات المختلفة بما فيها الصناعات التقليدية.

- القيام بإصلاح شامل للجهاز المصرفي بهدف تقوية دوره الوسيط بالإضافة إلى إصلاح السياسة الائتمانية.

- مواصلة إصلاح (إعادة هيكلة) المؤسسات العمومية: فقد كان القطاع العام يضم 80 مؤسسة عمومية حتى سنة 1989، بعضها ذو طابع غير تجاري " 20 مؤسسة" وتعدُّ الدولة المساهم الرئيس في 40 مؤسسة من هذه المؤسسات، وتنتشر في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتمثل (2/ 1) من الاستثمارات العمومية وتتلقى (5/ 1) من القروض الموجهة من القطاع البنكي، وفي السنة نفسها كانت 12 مؤسسة عمومية تسيطر على القطاع الإنتاجي بشكل مطلق وتستحوذ على 95% من المبيعات وتشغل 75% من العمالة الوطنية [8] .

ورغم عمليات الإصلاح الهيكلي لبعض هذه المؤسسات في البرنامجين السابقين فإن وضعيتهم المالية ظلت دون المستوى المطلوب ومتفاوتة حسب المؤسسات، عندها تبنت الحكومة برنامجا أكثر صرامة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات المالية الدولية الأخرى كالبنك الإفريقي للتنمية «BAD" والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي"FADES"، إضافة إلى ألمانيا واليابان، وقد عرف هذا البرنامج باسم البرنامج التصحيحي لقطاع المؤسسات العمومية "PASEP"، وكان المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج الذي هو برنامج فرعي عن برنامج الإصلاح الهيكلي العام قد بلغ 50 مليون دولار، موزعة أساساً بين الأطراف السابقة الذكر [9] .

وفي ظل « PASE " تم انسحاب الدولة من المساهمة في رؤوس العديد من المؤسسات، وخصخصة بعضها الآخر منها، فبالإضافة إلى مواصلة إعادة هيكلة "SNIM" و"AIR MAURITANIE-" و"OPT" و"SONELEC"، تمَّ تطهير القطاع شبه العمومي بتسريع تخلي الدولة وانسحابها من رؤوس أموال كل من شركة التأمين وإعادة التأمين...ورفع الاحتكار عن استيراد بعض المواد الاستهلاكية الذي كانت تحتكره الشركة

الموريتانية للإيراد والتصدير "SONIMEX»، ولم تقتصر جهود إعادة الهيكلة على مؤسسات قائمة بعينها، بل إنها اتخذت بالإضافة إلى ذلك شكل إصلاحات قطاعية شملت القطاعات المنتجة كافة داخل الاقتصاد الوطني.

وبالإضافة إلى إعادة هيكلة عدد كبير من المؤسسات العمومية وإصلاحها، فقد تمت مواصلة الإصلاح المالية المتمثلة في إصلاح النظام الضريبي بالرفع من حصيلة الضرائب، كما ظل الناتج الوطني الخام في هذه الفترة متزايداً، حيث وصل في نهاية عمر البرنامج والتي هي 1994 بدلاً مما كان مخططاً (1995) إلى 124.933 مليار أوقية وظلت ميزانية الدولة في هذه الفترة تحقق فائضاً وعجزاً في بعض الأحياء، وقد بلغ هذا العجز 7398 مليون أوقية سنة 1992 و 13161 مليون أوقية سنة 1993 وتعد هذه النسبة الأخيرة من أكبر نسب العجز في ميزانية الدولة منذ تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، وفي سنة 1994م حققت الميزانية فائضاً قدره 5740 مليون أوقية، كما تراجعت نسبة التضخم إلي أقل من 5% في هذه السنة الأخيرة.

وقد تفاقمت المشكلات الاجتماعية كثيراً في نهاية عمر البرنامج، الذي أدى إلى تسريح آلاف العمال بدلاً من خلق فرص عمل جديدة، مما أدى بالحكومة إلى مراجعة خططها ومحاولة تبني سياسات تخفف من آثار الفقر الذي وصل مستواه إلى أكثر من 56%.

ثالثا ـ إستراتيجية محاربة الفقرة والتنمية القاعدية في موريتانيا في الفترة (1994 – 2001):

تمثل هذه الاستراتيجية أول مراحل السياسات الموريتانية لمحاربة الفقر، وقد وضعت لتغطي الفترة من 1994 إلى 2001، وتضمنت عناصر أسياسية موجهة للسياسة الحكومية في مجال مكافحة الفقر، كما هو الحال في الخطط الطويلة والمتوسطة المدى التي تنفذ عادة من خلال خطط قصيرة المدى، فقد نُفّذت هذه الاستراتيجية من خلال برنامجين إطارين للتنمية القاعدية ومحاربة الفقر يخص الأول منهما الفترة الواقعة بين 1994 و 1998، بينما وضع الثاني للفترة من 1998 إلى 2001 [10].

وسنتناول هذه الاستراتيجية من حيث الأهداف ونتائج تنفيذ هذه السياسات (1994 - 2000) :

- **أولا– مجالات تدخل استراتيجية محاربة الفقر والتنمية القاعدية:**

لقد شملت مجالات تدخل الاستراتيجية النشاطات القاعدية، وبعض المجالات الاجتماعية، وذلك على النحو الآتي:

1. التدخلات المرتبطة بالنشاطات القاعدية:

المقصود هنا هو التدخلات الاستراتيجية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية ذات الصلة بمحاربة الفقر، وقد شملت تلك التدخلات المجالين الريفي والحضري، وذلك على النحو التالي [11]:

- **في الوسط الريفي:**

باعتبار أن الفقر في موريتانيا يتركز في الريف أساسا نظرا لضعف مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي الذي يستقطب معظم العاملين في الريف، فقد اهتمت استراتيجية مكافحة الفقر في هذا الوسط بصغار المزارعين

- **في الوسط الحضري:**

ويرتبط الفقر في الوسط الحضري أساسا بانعدام فرص العمل ولذلك ركزت الاستراتيجية الأولى لمحاربة الفقر في موريتانيا على خلق فرص عمل جديدة، على أن يتم ذلك من خلال ترقية القطاع غير المصنف عن طريق وضع نظام للقرض للتكوين المستمر.

2. التدخلات المؤقت والهش:

تتركز المجالات الاجتماعية التي منحتها المرحلة الأولى لمحاربة الفقر والتنمية القاعدية الأولوية في التعليم والصحة والمياه النقية، وذلك انطلاقا من أهمية هذه المجالات في مكافحة الفقر.

وقد كانت الأهداف الرئيسية للبرنامج هي:

- الوصول إلى معدل نمو اقتصادي يساوي 4.4%، والحفاظ على معدل تضخم في حدود دنيا (3%).

- خفض العجز في الميزان الجاري من 14% من الناتج الداخلي الخام سنة 1994 إلى 9% سنة 1995 وإلى 6.4% عند نهاية البرنامج.

- كما حاول البرنامج كبح جماح الآثار الجانبية للسياسات المالية التقشفية على المواطنين، وذلك بخلق مشاريع ذات بعد اجتماعي لمحاربة الفقر.

وتمثلت حصيلة هذا البرنامج في:

- وصل معدل النمو الحقيقي إلى 4.6% في سنة 1995 و 4.7% في سنة 1996 و 4.5 % سنة 1997، وهي نسب كلها أعلى مما كان مستهدفا، أما على مستوى التضخم فقد تراجع معدله إلى مستوى أكبر مما كان مستهدفا حيث وصل في نهاية الخطة إلى 4.5%

بدلاً من 3% التي كانت مستهدفة

- وفيما يتعلق بميزان الحساب الجاري فقد خُفِّض العجز إلى 9.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1997، مما يعني أنه لم يصل إلى الهدف المطلوب وهو 6.4%.

- وبالنسبة لوضع ميزانية الدولة، فقد تحسن في سنتي 1996 و1997 حيث بلغ الفائض على التوالي: 1.09 مليار سنة 1996 و2.507 مليار سنة 1997 بينما حققت عجزاً في سنة 1995 بلغ 1.16 مليار أوقية [12].

- أما على مستوى الفقر، فإن تراجعه كان محدوداً جداً حيث ظل مستواه نهاية البرنامج أكثر من 50%، مما يعني عدم فعالية هذه الخطة في تحقيق هدفها الرئيس وهو محاربة الفقر.

وقد بلغ حجم الاستثمارات العمومية الإضافية لهذا البرنامج مبلغ 75.085 مليار أوقية وزعت كما يأتي بين القطاعات الحكومية.

الجدول (2)

التوزيع القطاعي للاستثمارات في برنامج PIP

القطاع	النسبة المئوية الموجهة له %
التنمية الصناعية	30.3
البنى التحتية والنقل البري	29.1
التنمية الريفية	21.6
الموارد البشرية	11.7
تطوير المؤسسات	1.7
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم	5.6
المجموع	100

Source : Marchés tropicaux numéro spécial Mauritanie, 1999, P 207

وقد قدرت في البداية التكلفة الإجمالية لمختلف مكونات هذا البرنامج بحوالي 1.545.247.000 أوقية أي ما يعادل 12.362.000 دولار أمريكي، وهو مبلغ متواضع بالنظر إلى حجم المشكلة المراد حلها أو التخفيف منها.

- **ثانيا– برنامج محاربة الفقر والتنمية القاعدية خلال الفترة (1998-2001)**:

في إطار توجهات هذا البرنامج تم لأول مرة ربط استهداف تحقيق معدلات نمو مرتفعة

ببرنامج مكافحة الفقر، كما أعطي القطاع الخاص دوراً أكبر في استراتيجية محاربة الفقر من خلال تقوية المؤسسات الصغيرة والمنشآت التشاركية، وتسهيل الحصول على القروض، ومضاعفة أعداد المؤسسات الصغيرة الأكثر ملاءمة للمناخ الاقتصادي للفقراء

أهداف البرنامج:

بعد انتهاء فترة البرنامج الإطاري الأول لمكافحة الفقر اتجهت السياسات نحو نظرة أكثر شمولية وتخصصية في مجال التصدي لظاهرة الفقر، فهي أكثر شمولية نظراً لحرصها على إدماج مكافحة الفقر في جميع البرامج القطاعية للدولة، وأكثر تخصصية من خلال إنشاء جهاز شبه وزاري مكلف بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر سنة 1998 يعنى بالإشراف على مختلف السياسات الموجهة خصيصا لتلبية الحاجات الأساسية للسكان الأشد فقرا وتحسين مستوى معيشتهم.

ويتلخص الهدف الرئيس لهذا البرنامج في تمكين أكبر عدد ممكن من المواطنين من تجاوز عتبة الفقر مع تحسين مستوى نفاذهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبشكل كمي فإنه كان يسعى إلى:

- تخفيض الفقر بنسبة 18% على الأقل في سنة 2001 مقارنة بوضعيته في سنة 1996، حيث كانت نسبة 50% من مجموع الأسر حينها تعيش تحت عتبة الفقر [13].
- تحسين مستوى بعض المؤشرات المنتقاة للتنمية البشرية بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالنساء والأطفال.

الجدول (3)

التكاليف المقدرة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية

في البرنامج الإطاري الثاني (1998-2001)

مجال الإنفاق	التمويلات بآلاف الدولارات			
	التكلفة	النسبة المئوية من المبالغ المقررة	المنجز	نسبة الإنجاز
الصحة	20884	9.6	22596	80.4
التعليم الأساسي	25210	8.6	13330	52.8
محو الأمية	2607	0.9	29	1.1
المياه النقية	36564	12.5	21607	59
التنظيف وتطهير المدن	11056	3.8	2240	20.2

مجال الإنفاق	التمويلات بآلاف الدولارات			
	التكلفة	النسبة المئوية من المبالغ المقررة	المنجز	نسبة الإنجاز
دعم المجموعات الهامشية	3478	1.2	820	23.5
مجموع	107008	36,6	60622	56.6

المصدر: ولد محمد السالك محمد عالي السياسة الوطنية لمكافحة الفقر، بحث غير منشور، جامعة نواكشوط 2011، ص: 43

يظهر من الجدول أن نظام توزيع البرنامج قد أعطى أهمية لتوفير المياه النقية والصحة والتعليم، وبخاصة في المرحلة الابتدائية وإن كانت نسب كل من الصحة والتعليم لا تختلف كثيراً عن النسب التي كانا يحصلان عليها في البرنامج والمخططات التنموية التي سبقت هذا البرنامج، بينما يلاحظ الضعف الكبير في النسبة المخصصة لمحور الأمية رغم أن قرابة 50% من السكان البالغين كانوا حينها أميين، بالتالي يمكن القول إن البرنامج في هذه الجزئية لم يول موضوع تعليم الكبار ومحو أميتهم الوظيفية أهمية تذكر، وهو ما يعتبر عدم تماشٍ منه مع أولويات الإنفاق في تلك المرحلة، غير أن تخصيص الموارد في البرنامج عند وضعه لا يعني بالضرورة أن مجال الإنفاق سيستفيد من كل المبلغ المرصود، فنسبة الإنجاز تتفاوت من مجال لآخر، وهذا التفاوت يعكس هو الآخر شكلا من أشكال الأولويات، فمثلا رغم أن توفير المياه الصالحة للشرب قد خصص له ما نسبته 12.5% من إجمالي تمويلات البرنامج، فإن نسبة الإنجاز الفعلية فيه لم تتجاوز 59%، مما جعل قيمة التمويلات التي استفاد منها فعلا تقل عن تلك التي استفاد منها قطاع الصحة، رغم أن هذا الأخير لم توجه له أصلاً إلا نسبة 9.6% من التمويلات المخططة في البرنامج.

وبالنسبة لمحور الأمية، فإنه بالإضافة إلى ضآلة النسبة المخصصة له أصلا، فإن مستوى الإنجاز فيه كان شبه مهمل 1.1% مما يعني أن هذا البرنامج لم يول القضاء على الأمية أهمية تذكر.

وقد بلغ مجموع المشاريع المبرمجة في هذه الخطة 80 مشروعاً منها 21 في مجال التنمية الريفية، والبقية في مجالات المياه وصناديق القرض والتعليم والصحة...إلخ.

رابعا ـ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ودوره في الحد من الفقر خلال الفترة (2001-2015):

تعد موريتانيا من بين عشر دول في العالم هي الأولى التي أعدت ما يسمى بوثيقة

الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وذلك ضمن مبادرة تخفيض الديون عن البلدان الفقيرة الأكثر مديونية التي أعلن في مارس 1999 عن قبول موريتانيا للاستفادة منها، وقد اشتركت في إعداد الإطار الاستراتيجي بالإضافة إلى السلطات الإدارية التجمعات المحلية، وممثلو المنظمات الاجتماعية والمهنية وهيئات المجتمع المدني.

وقد أكملت موريتانيا هذه الوثيقة سنة 2000، ومنذ ذلك الحين أصبحت المصدر الأول لكافة للنشاطات كافة والعمل الحكومي، وتمتد الفترة المحددة لتطبيق هذه الوثيقة من سنة 2001 إلى 2015 مقسمة إلى ثلاث مراحل، وسنقتصر هنا على المرحلة الأولى والثانية نظراً لشح المعلومات عن المرحلة الثالثة التي هي الآن قيد التنفيذ، حيث سنتناول أهداف كل مرحلة وحصيلة تنفيذها وطبيعة المشاريع المنفذة فيها.

1. أهداف المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي ونتائجها (2001-2004) :

أن دراساتنا هنا ستقتصر على الأهداف الأساسية وأهم النتائج التي حُقِّقت خلال هذه المرحلة، بالإضافة إلى توزيع الاستثمارات العمومية المنفذة، فعلا على القطاعات ذات الأولوية.

- **أهداف المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر**:

يتعلق الأمر هنا بالأهداف في مجال النمو واستقرار الاقتصاد الكلي وتخفيف الفقر، وتمثل الأهداف الرئيسة التي كان يؤمل تحقيقها في هذا المجال عند اكتمال تنفيذ خطة العمل (2001–2004) في ما يأتي:

- تحقيق معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 7% بحلول عام 2004
- الحفاظ على نسبة تضخم لا تتجاوز 2.4% سنة 2004، وتمت مراجعة هذا الهدف لاحقا ليكون 3.7 %
- الوصول بعجز الموازنة العامة إلى 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2004.
- الوصول بعجز الحساب الجاري إلى نسبة 14.7% من النائح الداخلي الخام سنة 2004
- الوصول بالاحتياطات الخارجية إلى (6) أشهر من الاستيراد.
- تحقيق معدل استثمار يبلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي
- تخفيض نسبة أثر الفقر إلى 38.6% ونسبة الفقر الشديد إلى 21.8%.

- **نتائج المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر:**

يمكن القول بأن مختلف الجهود التي تم القيام بها لم تفلح في تحقيق الأهداف الأساسية للمرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية، فعلى الرغم من برنامج الاستثمار العمومي المنفذ الذي بلغ مجموعة نحو 157497 مليون أوقية، ممولة بالمصادر الخارجية بنسبة 57% فقد جاءت نتائج هذه المرحلة على النحو الآتي [14].

- النمو الاقتصادي: فعند تتبعنا لتطور معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال المرحلة الأولى من الاستراتيجية (2001–2004) نجد أن معدل النمو الاقتصادي بلغ في المتوسط 3.7% طيلة الفترة مع تفاوت في السنوات 2003 و 2004 (5.2%) على التوالي، كانت أقرب إلى المعدل المحدد، والبالغ 7% بحلول 2004، والتدهور في معدلات نمو النتائج ما هو إلا انعكاس لتطور مكونات هذا الناتج، فقد عرف القطاع الريفي تراجعاً كبيراً خلال السنتين الأولى والثانية بسبب تدهور الإنتاج الزراعي، والشيء نفسه حصل في القطاع الصناعي الذي شهد معدلات نمو سالبة (2002–2003) ، وكان قطاع الخدمات أحسن القطاعات حالاً، حيث شهد نمواً منتظماً خلال الفترة (2001–2004) .بلغ معدل نموه في المتوسط 15.1% سنويا.

- التضخم: كانت النتائج المتعلقة بهذا الحدود مخيبة للآمال على امتداد الفترة (2001–2004) حيث وصل معدل التضخم إلى 7.2% كمتوسط للفترة، ويعود السبب الرئيس لهذا الارتفاع إلى السياسية التوسعية على المستويين المالي والنقدي، التي أدت إلى نمو الكتلة النقدية بنسبة 76.5%، وتعكس هذه النتيجة عجز السلطات الموريتانية عن كبح التضخم وفشلها في محاربة الأسباب التي تؤدي إلى تفاقمه.

- وضعية الموازنة: وبخصوص عجز الموازنة، فقد وصل إلى 11.5% من الناتج كمتوسط لفترة (2001–2004) ، مع أنه كان في حدود 14.3 % من الناتج سنة 2001، وتراجع من نهاية سنة 2004 إلى 8% من الناتج، بسبب الإجراءات الصارمة المتخذة في النصف الثاني من هذه السنة للحد من هذا العجز.

- وضع الحساب الجاري: أما وضع الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية) ، فقد شهد تدهوراً كبيراً حيث وصل عجزه إلى مستويات قياسية خلال سنتي، 2003 (293 مليون دولار) و (610 مليار سنة 2004) ووصلت نسبة هذه النتائج نحو 23،7% طيلة الفترة.

- الاحتياطات الرسمية: وبالنسبة للاحتياطات الرسمية، فقد ظل مستواها ضعيفاً طيلة الفترة (دون موارد البترول) ، حيث تراوحت بين 0.4 و1.4 من أشهر الاستيراد وهي

حصيلة بعيدة جدا من الهدف المحدد، والبالغ (6) أشهر من الاستيراد.

- معدل الاستثمار العمومي: وفيما يتعلق بمعدل الاستثمار العمومي، لم تستطع الجهود المقام بها، كذلك تحقيق المعدل المرسوم، والذي حددته الاستراتيجية، ب 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من الزيادات المتتالية في مبالغ الاستثمار، حيث وصل إلى نسبة 16% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2003.

- تطور وضعية الفقر: وبخصوص معدل الفقر، فقد انخفض من 51% سنة 2000 إلى 46.7% سنة 2004، وانخفض الفقر الشديد من 34.1 % سنة 2000 إلى 27%سنة 2004 وهذه المستويات تقل عن الأهداف المحددة (38.6%) لمعدل الفقر و 21.8% لمعدل الفقر الشديد) والتي كان يؤمل الوصول إليها مع نهاية 2004.

وبصفة عامة فإن تنفيذ المرحلة الأولى من الإطار استراتيجي لمحاربة الفقر، لم يكن مرضياً نظراً لعدم تنفيذ أكثر من ثلث الإجراءات، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لم تساهم في الحد من الفقر، ويمكن إرجاع ذلك إلى عوامل عدة من بينها:

- سياسات اقتصادية غير ملائمة بسبب استخدام بيانات غير دقيقة.
- ضعف إنتاجية العوامل.
- قدرة القطاع الخاص المحدودة.
- عدم نجاعة النظام المالي.
- فقر البنية التحتية.....إلخ.

2. أهداف المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي ونتائجها (2006-2010):

- **الأهداف:**

تمثلت الأهداف الاقتصادية الكلية التي رسمتها الحكومة للفترة (2006–2010) على وجه العموم في ما يأتي [15].

- رفع متوسط نمو الناتج الداخلي الخام إلى 9.4 % سنوياً.
- خفض معدل التضخم إلى حدود 5% في أفق 2010
- احتواء متوسط عجز الموازنة (بدون الهبات) في حدود 10% من الناتج الداخلي الخام سنويا.
- تحجيم معدل العجز الجاري بدون التمويلات الرسمية إلى 6% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2010.

- رفع احتياطي العملات الأجنبية إلى ما يعادل 3.7 شهراً من الواردات مع نهاية الفترة.

- رفع احتياطي العملات الصعبة إلى ما يغطي 3.7 من أشهر الواردات مع انتهاء الفترة.

- تخفيض نسبة انتشار الفقر على المستوى الوطني إلى 35% بدلا من 46% (2006) ، وتخفيض هذا المعدل بين سكان الريف إلى أقل من 45% سنة 2010 بدلاً من 60% عند بداية المرحلة.

- **نتائج المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر:**

على الرغم من كل الجهود التي تم القيام بها، ورغم برنامج الاستثمار العمومي الذي أُنفق على القطاعات ذات الأولوية خلال المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي، والذي بلغ مجموعه نحو 694823 مليون أوقية، ومُوّل بالمصادر الخارجية بنسبة 63%، وكانت أهم نتائج هذه المرحلة على النحو الآتي:

- النمو الاقتصادي: لقد بلغ معدل النمو الاقتصادي ما بين (2006–2009) نحو 3.2% خارج النفط و 3.7% متضمنا النفط، وهذه النتائج تعادل ثلث تقديرات الإطار الاستراتيجي الثاني لمحاربة الفقر للمرحلة الثانية، حيث كان يتوقع تحقيق معدل نمو 10.7% خلال الفترة المذكورة.

وقد تأثر توقع النمو لعاملين أساسين هما: تراجع أسعار الصادرات المعدنية، وكان التفاؤل المفرط في حجم الإنتاج البترولي الذي بدأ استغلاله بالفعل منذ 2006، فبدل إنتاج 42000 برميل يومياً التي كانت متوقعة لم يتم سوى إنتاج 21102 برميل يومياً.

لقد كان هذا النمو مستمداً في الأساس من القطاع الثالث المكون من النقل والمواصلات والتجارة والمطاعم والفنادق وغيره من الخدمات الخاصة والذي ساهم في النمو بنحو 1.6% خلال الفترة نفسها، وهو ما يعادل نصف النمو المتوسط الإجمالي (3.7%) وهذا القطاع يستحوذ على معظم النشاط الاقتصادي منذ سنوات عدة.

- بلغ معدل التضخم 6.7% كمتوسط للفترة ما بين 2006–2007 بفعل الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة وعدد من المواد الغذائية المستوردة وانتقل إلى 7.3% في نهاية 2008، وقد انخفض إلى 2.2% (2009) بسبب الضريبة الدولية.

- لقد بلغ عجز الميزانية بدون النفط والهبات 60،3 مليار أوقية في المتوسط خلال الفترة (2006–2009) أي ما يعادل 8.6% من الناتج الداخلي الخام خارج النفط، و اتخذ

هذا العجز اتجاها شبه منتظم خلال الفترة مع تسجيل ارتفاع حاد سنة (2008) نتيجة لتنفيذ البرنامج الخاص للتدخل الرامي إلى الحد من الآثار السلبية للأزمة الغذائية.

- على وجه العموم، سجل الميزان التجاري عجزاً بحدود 58 مليون دولار خلال فترة 2006–2009 و 437 مليون دولار بدون الصادرات النفطية.

- لم تحقق موريتانيا الاحتياطات المستهدفة في هذه الفترة رغم التحسن مقارنة مع الفترة التي قبلها ربما يعود ذلك إلى حجم الهبات والموارد النفطية، وكذلك إلغاء الديون في إطار مبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف لعام 2006 (242،5 مليار أوقية) .

- أما حجم الاستثمارات العمومية رغم ارتفاعه في هذه الفترة إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب وهو 25% من الناتج الداخلي.

- تراجع الفقر خلال فترة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة الثانية فإن هذا التراجع لم يكن بالمستوى المطلوب، حيث بلغت نسبة الفقر 42% من السكان وانخفض معدل الفقر الشديد إلى 25،5%، وقد ظلت معدلات وفيات الأمهات والأطفال مرتفعة جداً.وهو ما يعني فشل الأهداف الصحية المسطرة في الإطار الاستراتيجي، بينما زادت معدلات التمدرس وانخفضت معدلات التسرب المدرسي، إلا أن ذلك لم يصاحبه تحسن كبير في نوعية التكوين ولا ملاءمته مع سوق العمل.

وبشكل عام فإن المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر كانت أحسن من سابقتها رغم العراقيل العديدة التي رافقت هذه المرحلة، والتي من أبرزها عدم الاستقرار السياسي.

الخاتمة:

على الرغم من التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته موريتانيا عبر العقدين الماضيين، فان الفقر بمختلف أشكاله ما زال يشكل التحدي الأبرز الذي يواجهه هذا البلد (42%) فمع الدور التراكمي الذي أدَّته السياسات الاقتصادية العامة في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وإقامة البني التحتية، وتراجع معدلات البطالة حسب الجهات الرسمية 10%، فإن الوضع الاجتماعي عرف تدهوراً ناجماً عن موجات الجفاف التي تعاقبت على البلاد منذ ستينيات القرن الماضي وتأثيرات حرب الصحراء، وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وضعف توزيع ثمار النمو، وقد أصبح هذا التدهور مستديماً، مما يتناقض مع تحسن التوازنات الاقتصادية والمالية، ويستوقف السلطات العمومية فيما يخص نجاعة

السياسات الاقتصادية وفعاليتها سواء من حيث وسائلها أم أهدافها، وخاصة في جانبها الاجتماعي.

ولتدارك الوضعية الاجتماعية وإخراجها من الوضعية التي تشهدها، **فإننا نوصي بالتوجيهات الآتية التي تستكمل الجهود الحكومية للإقلال من الفقر والمتمثلة في**:

1. التركيز بشكل أكبر على تحسين التكوين والعمل على ملاءمته مع سوق العمل، وكذلك التحسين من الخدمات الصحية.

2. تفعيل القطاع الريفي ودعمه لخدمة التنمية البشرية للفئات المحرومة بفرض الرقابة عند صرف الأموال العمومية وذلك لضمان فعالية أكبر لهذه الجهود، وتمكين المزارعين من الحصول على الأراضي الزراعية، والمنمين من جعل إنتاجهم أكثر مردودية.

3. تنسيق العمل بين الهيئات الإدارية والاجتماعية لتحديد الفئات المحرومة وإحصائها، وهذا لضمان استفادتها من السياسة الاجتماعية للدولة، مع تكثيف الرقابة لضمان وصول المساعدة لمستحقيها، فالعدالة والمساواة شرط لفعالية السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

4. توجيه الاهتمام أكثر للفئات الاجتماعية الهشة والضعيفة لحمايتهم من آثار الفقر والحرمان.

5. تشجيع الاستثمارات خاصة وترقيتها في القطاعات الواعدة باستيعاب العمالة، والاقتصاد بكامله يجب أن يتجه نحو خلق مناصب الشغل لاستيعاب العمالة، وبالتالي الإقلال من الفقر.

6. متابعة المشاريع التنموية، والحرص على تنفيذها في آجالها المحددة، والعمل على امتصاص التمويلات الأجنبية بالكامل.

7. العمل على (مرتنة) الوظائف خاصة في قطاعي المعادن والصيد، باعتبارهما القطاعين اللذين يقودان في الوقت الحالي قاطرة الاقتصاد الوطني.

الهوامش:

1. Fatma BAKASS , les pauvreté au Maroc, séminaire PEP DAKAR juin 2004.
2. الحبيب، فاشر ابن إبراهيم،(1995)،" النمو والتوفير الاحتياجات الأساسية، دارسة حالة بعض الدول الإسلامية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع جامعة الكويت ص 6.
3. ابن ناصر عيسى ـ مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمانجمانت، جامعة تلمسان العدد 2، ص 22.
4. محمد ولد محمدو : آثار برامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات الموريتانية، خلال الفترة 1986 - 1995، جامعة الجزائر السنة الجامعية 1998 - 1999 . ص 106
5. محمدن بن أحمد سالم: الاقتصاد الموريتاني ـ ثلاثون سنة من الجهود التنموية النتائج والآفاق مرجع سابق ذكره ص 37
6. محمدن بن احمد سالم : " الاقتصاد الموريتاني 30 سنة من الجهود التنموية . مرجع سبق ذكره ص 55
7. محمد ولد محمدو : مرجع سبق ذكره ص.146
8. محمد ولد محمدو: مرجع سبق ذكره ص.125
9. خطاري ولد أحمد ولد بية، مرجع سبق ذكره ، ص 134
10. في الواقع توقف البرنامج الأول سنة 1996 كما توقف ا لثاني سنة 2000، ولذلك فإن دراسة الإستراتيجية تتوقف عند سنة 2000
11. الدكتور الصوفي ولد الشيباني، السياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر في موريتانيا مع الإشارة إلى دور صناديق القرض والادخار، المعهد العربي للدراسات الاقتصادية، القاهرة 2013، ص 96
12. Rapport Annuel de la Banque central de la Mauritanie(BCM) ;1998 , P35
13. وزارة التخطيط إستراتيجية التنمية بين عامي 1998 -2001، الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص للوصول إلي نمو قوى ومستديم، وثيقة إلي المجموعة الاستثمارية الثالثة لموريتانيا، باريس 25 - 27 مارس 1998

14. الدكتور محمد محمود ولد محمد، الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا، المجلة الموريتانية للاقتصاد والقانون، العدد 20 يونيو 2013 ، ص 160

15. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية: حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المجلد الأول، ص 14

المصادر والمراجع:

أولاً ـ المراجع العربية:

1. ابن ناصر عيسى مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمانجمانت، جامعة تلمسان العدد 2.
2. إستراتيجية التنمية بين عامي 1998 -2001، الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص للوصول إلى نمو قوى ومستديم: وزارة التخطيط، وثيقة إلى المجموعة الاستثمارية الثالثة لموريتانيا، باريس 25 27 مارس 1998.
3. الحبيب، فاشر ابن إبراهيم، (1995) ، " النمو والتوفير الاحتياجات الأساسية، دارسة حالة بعض الدول الإسلامية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع جامعة الكويت
4. الدكتور ولد الشيباني الصوفي: السياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر في موريتانيا مع الإشارة إلى دور صناديق القرض والادخار، المعهد العربي للدراسات الاقتصادية، القاهرة 2013.
5. الدكتور ولد محمد محمد محمود: الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا، المجلة الموريتانية للاقتصاد والقانون، العدد 20 يونيو 2013، ص160
6. حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، المجلد الأول، سنة 2011.
7. ولد احمد سالم محمدن: الاقتصاد الموريتاني ثلاثون سنة من الجهود التنموية النتائج والآفاق ،المطبعة الوطنية 1993.
8. ولد احمد ولد بيه خطاري: السياسة المالية والتنمية في موريتانيا، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان الجزائر 2001،
9. ولد محمدو محمد: آثار برامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات الموريتانية، خلال الفترة 1986 1995، جامعة الجزائر السنة الجامعية 1998 1999.

ثانياً ـ باللغة الأجنبية:

1. *Fatma BAKASS , les pauvreté au Maroc, séminaire PEP DAKAR juin 2004.*
2. *Rapport Annuel de la Banque central de la Mauritanie (BCM) ;1998 , P35*